

كلية القانون تناقش نظرية العقد والتعديلات الجديدة للقانون المدني الفرنسي

نظمت كلية القانون ندوة عن (قراءة في التعديلات الجديدة للقانون المدني الفرنسي لعام 2016 الخاصة بنظرية العقد)، بحضور أستاذة وطلبة الكلية. وبين عميد الكلية الدكتور عبد الرسول عبد الرضا الاسدي أن الندوة ناقشت ثلاثة محاور رئيسية، استعرض الأول الأحكام المتعلقة بمرحلة إبرام العقد؛ قدمه الدكتور عبد الأمير جفات كروان، في حين تطرق المحور الثاني إلى المتغيرات الأساسية التي طرأت على نظرية العقد ألقاه الدكتور خير الدين كاظم الأمين، فيما ناقش المحور الثالث موضوعة الالتزام بالإعلام؛ قدمه الدكتور هادي حسين الكعبي.

جدير بالذكر أن التعديلات الجديدة للقانون المدني الفرنسي لعام 2016 الخاصة بنظرية العقد جاءت بموجب المرسوم الصادر بتاريخ 10-2-2016 التي تضمنت الكثير من التجديدات والتعديلات في المفاهيم المستقرة تشريعياً منذ قانون نابليون 1804، وهو حدث قانوني تاريخي يفتح آفاقاً جديدة للبحث العلمي في ميدان القانون المدني، حيث أتت التعديلات بجديد بخصوص اعلام المتعاقد فنظمت المادة 1112-1 الالتزام بالإعلام (devoir d information) وحدوده، وعبء إثبات القيام به وجزاء الإخلال به، وأصبح لفرنسا الآن قانوناً جديداً في العقود والقواعد العامة للالتزامات والإثبات، حيث أن هذه التعديلات أصبحت نافذة اعتباراً من 1-10-2016، ويبدو من المناسب أن يكرس القانون المدني بشكل مستقل، بغض النظر عن واجب حسن النية، وهذا مبدأ أساسي لتوازن العلاقات التعاقدية، ووضع إطار عام لها وهو ما كان؛ مقرر أيضاً في العديد من المشاريع الأوروبية الإصلاح قانون العقود، والاستجابة لاهتمامات الشركات وحماية الطرف الضعيف في العلاقة التعاقدية.

عادل محمد